

وثائق دولية

بيان لفرقة العمل الدولية المعنية بالإصلاح الفلسطيني

لندن، 20/2/2003* [مقتطفات]

اجتمعت فرقة العمل المعنية بالإصلاح الفلسطيني المؤلفة من ممثلي اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا والأمين العام للأمم المتحدة) والنرويج، واليابان، وكندا، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، في لندن يومي 19 و20 شباط/ فبراير 2003 لاستعراض حالة جهود الإصلاح المدني الفلسطيني. وقد استعرضت فرقة العمل تلك الجهود أيضاً مع الممثلين الإسرائيليين والفلسطينيين. وهو ما يعد في رأي الفرقة عملاً بالغ الأهمية بالنسبة لإرساء أسس دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية تتوافر فيها مقومات البقاء ويمكنها العيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

وسلمت فرقة العمل بأن استمرار أعمال الترويع والعنف ومواصلة فرض قيود على حركة الأفراد والسلع وتدهور الحالة الإنسانية وتدمير البنية الأساسية والمرافق، كلها أمور تعوق بشدة الإصلاحات. ورحبت فرقة العمل بالتقدم الواضح والملموس المحرز، رغم الحالة الأمنية العصبية، في عدد من المجالات المشمولة بالإصلاح المدني الفلسطيني. وأشادت الفرقة، بوجه خاص، بالمعايير الرفيعة المستوى المطبقة لكفالة الشفافية المالية والمساءلة كما أثنت على الجهد المبذول صوب إنشاء المؤسسات الحكومية ووضع القوانين اللازمة للنهوض باقتصاد سوقي. ورحبت الفرقة بقرار الفلسطينيين الذي يقضي بتعيين رئيس للوزراء، وشددت على أهمية أن تتوافر في شاغل هذا المنصب المصداقية وأن يتمتع بسلطات كاملة. وأثنت فرقة العمل على لجنة الإصلاح الوزاري التابعة للسلطة الفلسطينية لما تبديه من التزام كما نوهت بإنشاء وحدة لدعم تنسيق الإصلاحات.

وأشادت فرقة العمل بالجهود المبذولة من أجل وضع التشريعات المناسبة وتنسيق السياسات الاقتصادية مع كبار رجال الأعمال الفلسطينيين من خلال منتدى للنقاش المنظم. وذكرت أن هذا يمكن أن يشكل نموذجاً للتفاعل بين السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني في مجال السياسات العامة. وذكرت الفرقة أيضاً أن موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني في 11 شباط/ فبراير على الميزانية الفلسطينية لسنة 2003 تعد إنجازاً كبيراً تتجسد فيه ثقة الرأي العام الفلسطيني في برنامج الإصلاح المالي. وأبدت فرقة العمل تطلعها إلى سرعة تنفيذ تدابير الإصلاح الأخرى التي أعلن عنها وزير المالية، في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2002، في بيانه أمام المجلس التشريعي الفلسطيني. ولاحظت فرقة العمل أيضاً التقدم الكبير في مجال إصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية ورحبت بخطة العمل المفصلة التي اعتمدها السلطة الفلسطينية في ذلك المجال وأعربت عن أملها في أن يبدأ تنفيذ تلك الخطة على وجه السرعة.

ولاحظت فرقة العمل أن معدلات التقدم في بعض مجالات الإصلاح شديدة البطء. ففي بعض الحالات . مثلاً مجال إصلاح الجهاز القضائي. يعد انعدام التقدم في جانب كبير منه نتاج خطوات عقيمة اتخذتها القيادة

* مصدر خاص.

الفلسطينية. وفي هذا الصدد، أكدت فرقة العمل ضرورة الامتثال تماماً للقوانين الأساسية وللقوانين المتعلقة بالنظام القضائي المعتمدة مؤخراً. وطلبت إلى السلطة الفلسطينية أن تبادر باتخاذ الإجراءات المناسبة التي من شأنها أن تكفل تماشي جميع هيكلها وإجراءاتها مع أحكام تلك القوانين.

وفي حالات أخرى، يعزى انعدام التقدم في جانب كبير منه إلى سوء الأحوال الأمنية والقيود المشددة المفروضة من الحكومة الإسرائيلية على حرية الحركة. ورغم إدراك فرقة العمل لشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة فقد توافقت فيها الآراء على أن القيود على الحركة تشكل عقبة كأداء أمام الإصلاح تؤدي إلى تباطؤ التقدم وتقوض مصداقية عملية الإصلاح في مجالات عديدة [.....].

ورحبت فرقة العمل بقرار الحكومة الإسرائيلية الذي يقضي باستئناف التحويلات الشهرية لإيرادات الفلسطينيين المتأتية من الضرائب والبدء في صرف المتأخرات وذلك وفقاً لآلية رصد متفق عليها الهدف منها كفالة الشفافية والمساءلة المالية [.....].

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx